تطورات الأحداث في الربع الأخير (2) : 'معوقات' على طريق الإدارة الأمريكية ...القاعدة والاقتصاد العالمي!

30-10-2002

الولايات المتّحدة لن تكون في حصن منيع هي الأخرى. أزمة مالية في مرحلة متقدّمة تغرق الإقتصاد الأمريكي في كساد مضاعف، و الصادرات إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك المكسيك وأجزاء من آسيا وأوروبا، ستتعرض لهبوط كبير. ومع عدم استقرار الوضع الإقتصادي، فإن إدارة بوش ستعترضها إشكالات عويصة في الدفاع عن هجومها ضد العراق، وعلى أقل تقدير، يجب أن تدرج الإقتصاد في حساباتها. بعض المسؤولين الأمريكان قد يعترضون على هذا بالقول أنّ نصرا سريعا وحاسما في العراق قد يكون حافزا لتقوية الإقتصاد الضعيف الذي يحتاج إلى : رفع الإنفاق، التخلّص من معظم الحيرة الحالية و يعيد أسعار نفط إلى أقل من 20$ للبرميل. على أية حال، نصر سريع وحاسم ليس بالضرورة مضمونا في العراق. و إذا تورطت الولايات المتّحدة في العراق، فإن أسعار نفط يمكن أن ترفع والحيرة يمكن أن تتّجه نحو التشاؤم التامّ. إذا سقط الإقتصاد العالمي حقا في الأزمة، يمكن لولشنطن أن تقرّر إجهاض الحرب جملة. ومثل هذا التغيير الهائل في اتجاه الحرب سيكون محرجا وغير محتمل لإدارة بوش، ولكن مع هذا يمكن أن يكون خيارا!

القاعدة:

سنة بعد أن أخرجتها القنابل الأمريكية من معاقلها الأفغانية، يبدو – حسب الدوائر التحليلية الغربية- أن القاعدة جاهزة لإستعادة المبادرة في حربها ضد الولايات المتحدة. في الحقيقة، لكن الظاهر أنها الآن في مراحلها المبكّرة. كما يبدو أنها أكملت دورة التشرذم، التقويم، إعادة الهيكلة، التخطيط والتنفيذ الذي بدأ بالهجوم الأمريكي على أفغانستان. التشرذم : أولوية القاعدة الأولى كانت في النجاة، وقد تحقق لها هذا عبر التوزع والإختفاء. التقويم: بحلول نهاية الربيع 2002، لاحت في الأفق إشارات مرور من القاعدة، لكنّها كانت في وقت مبكّر جدا بالنسبة لجاهزية المجموعة التي ستشنّ الهجمات الرئيسة.

إعادة الهيكلة: بعد فترة التقويم، بدأت تتسرب تقارير من مصادر قريبة من القاعدة، بأن الشبكة شرعت في تطوير التخطيط وتسليم قيادة العمليات إلى القيادات الوسيطة، وانقسمت القاعدة إلى مجموعات نشيطة مستقلة ذاتيا.

الخطة والعمل: هذا التحول إلى مجموعات صغيرة يسمح بسرعة إيقاع متزايدة من العمليات ضدّ تشكيلة من الأهداف. لكن – وحسب دوائر الرصد- فإنه في غياب التخطيط والتكامل العالمي، سيقل مفعول الضربات.

وبتركيبتها الجديدة - مجموعات مستقلة ذاتيا محليّة تنفّذ هجمات منخفضة المستوى والدرجة – تدشن القاعدة عملية إستعادة المبادرة، بسرعة إيقاع متزايدة من العمليات، وقد ولّد هذا التغيير – حسب المتابعين- بعض التشويش الإستراتيجي للقاعدة، بالإضافة إلى بعض حالات الفشل التكتيكية، لكنّها تعتبر خطوة إلى الإمام نحو صدارة طلائع الرفض، ومصدر إلهام لمجموعة كبيرة من "الخلايا" المتعاطفة. نموذج القاعدة الجديد يثير عددا من الأسئلة: هل هذا التركيب الجديد قائم فعلا؟ وإذا كان قائما، فهل هو الشكل النهائي للقاعدة، أو مجرد خطوة نحو الهيكلة الجديدة؟ فربما تستعمل القاعدة هذه المجموعات الصغيرة كوسائل لتنفيذ عمليات خاطفة، بينما تواصل إعادة بناء قيادتها المركزية. و هل القاعدة بشكلها الأول مجرّد كيان إلهامي، أو مصدر تزويد المجموعات المحليّة بتكليفات ومهمات؟ . وهل القاعدة قادرة على إبقاء سرعة إيقاع ذات مغزى من العمليات واستعمال زخم المجموعات المحلية المستقلة؟ . وهل تعدد الهجمات سيكون عنده حجم التأثير كمقدار بضعة هجمات كبيرة، مثل تفجير السفارة في أفريقيا أو 11سبتمبر؟. إذا اعتمدت القاعدة على الهجمات الصغيرة المتعدّدة في حربها على الولايات المتّحدة، فإن عليها أن تختار الأهداف بعناية للحصول على التأثير الأقصى من المصادر الدنيا، وهذا يجرنا إلى السؤال المحوري حول ما دور القاعدة بشكلها الأول؟. وهل سيرى العالم تغييرا استراتيجيا في القاعدة نحو التركيز على الأهداف الإقتصادية، خصوصا نفط؟ و هذا قد يكون المفتاح إلى حملة جديدة من الهجمات المتعدّدة؟. الأجوبة على بعض هذه الأسئلة ستظهر فقط في الأشهر القادمة.الإقتصاد العالمي

السؤال الإقتصادي المهيمن على الربع الأخير من هذه السنة، هو ما إذا كانت صدمة الحرب ستغير المعطيات الحالية للإقتصاد العالمي، خاصة وأن مثل هذا الصدمة محتملة وقد تنفجر. هذا السؤال ينبغي أن يُرى ضمن سياق الإقتصاد العالمي، الذي في أحسن الأحوال يترنح في حمى الهشاشة. ومع ملف العراق، القاعدة وسوق الأسهم المالية التي تقوّض فرص الإستثمار وثقة المستهلك، فإن واشنطن "تكافح" من أجل التحسّن الاقتصادي، مستغلة ما بدا أن "قيمة مخاوف حرب" على الخامّ العالمي تشير إلى النمو البطئ، وحسب بعض المحللين الإقتصاديين، فإن تأثيراته (مخاوف الحرب)هامشية، لذا على الولايات المتّحدة أن تتحسن ببطئ خارج التذمّر الحالي وبدون كساد آخر!.العوامل نفسها تؤثر في أوروبا وآسيا، لكن الآفاق في هذه المناطق تبعث على الإزعاج أكثر. كلتا المنطقتين تعتمدان -أكثر من الولايات المتّحدة- على الواردات النفطية، مما يجعلهم أكثر حسّاسية إزاء أسعار النفط العالية. بالنسبة لأوروبا، هذا يعني تضّخما وعدم التخفيض في سعر فائدة؛ وأما آسيا، إنتاج أعلى يكلف صادرات مصنّعة. أيضا، لأن كلتاهما تصدّر بكثرة إلى الولايات المتّحدة، فاقتصادياتهم مرتبطة بالأداء الإقتصادي الأمريكي. ضعف الاقتصاد الأمريكي الضعيف أجّل عودتهم الخاصة. وباستثناء اليابان، فإن فرص آسيا في الربع الأخير تبدو أفضل بقليل من أوروبا، لكن الذي تغيّر أيضا مايلي : أولا، غلق الموانئ لمدة 10 أيام على طول الساحل الغربي الأمريكي أثر سلبا على الصادرات الآسيوية وعرقل التدفق الحسّاس للتجارة عبر الباسيفيكي. وهذه التأثيرات ستستمرّ لأسابيع.

ثانيا، مخاوف الضربات الجديدة في جنوب شرق آسيا تهدّد بعمق انتعاش الصناعة السياحية وتؤثؤ سلبا على الإستثمار الأجنبي. بعدما عرفت مستوى جيدا طيلة شهور في وقت مبكر من هذه السنة، سنغافورة، تايوان، أندونيسيا وتايلند أصبحت من ضمن الدول المهددة بخطر السقوط في الكساد في الربع الأخير من هذه السنة. لكن يبدو أيضا أن مناطق آسيا وأوروبا قد تتعرض لصدمة اقتصادية أخرى، وهذه المرة من المتوقع أن تزحف من البرازيل الذي يستعدّ للإنهيار تحت وزن 355$ بليون ديون!، ومع تعهد الرئيس الجديد بالوفاء بالتزامات بلده بدفع الديون، فإن FMI والولايات المتحدة قد تدعمان اقتصاد البرازيل وتؤخران عملية الانهيار. الإنهيار المالي لثاني أكبر إقتصاد في النصف الغربي للكرة الأرضية الغربي سيرمي بقيّة أمريكا اللاتينية إلى الكساد الفوري، وهذا ما يؤثر على الأسواق من آسيا إلى روسيا. إنه من المستحيل توقّع مدى بعده وسرعة انتشار عدوى "الحمى" المالية.

الولايات المتّحدة لن تكون في حصن منيع هي الأخرى. أزمة مالية في مرحلة متقدّمة تغرق الإقتصاد الأمريكي في كساد مضاعف، و الصادرات إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك المكسيك وأجزاء من آسيا وأوروبا، ستتعرض لهبوط كبير. ومع عدم استقرار الوضع الإقتصادي، فإن إدارة بوش ستعترضها إشكالات عويصة في الدفاع عن هجومها ضد العراق، وعلى أقل تقدير، يجب أن تدرج الإقتصاد في حساباتها. بعض المسؤولين الأمريكان قد يعترضون على هذا بالقول أنّ نصرا سريعا وحاسما في العراق قد يكون حافزا لتقوية الإقتصاد الضعيف الذي يحتاج إلى : رفع الإنفاق، التخلّص من معظم الحيرة الحالية و يعيد أسعار نفط إلى أقل من 20$ للبرميل. على أية حال، نصر سريع وحاسم ليس بالضرورة مضمونا في العراق. و إذا تورطت الولايات المتّحدة في العراق، فإن أسعار نفط يمكن أن ترفع والحيرة يمكن أن تتّجه نحو التشاؤم التامّ.إذا سقط الإقتصاد العالمي حقا في الأزمة، يمكن لولشنطن أن تقرّر إجهاض الحرب جملة. ومثل هذا التغيير الهائل في اتجاه الحرب سيكون محرجا وغير محتمل لإدارة بوش، ولكن مع هذا يمكن أن يكون خيارا! أدرك هذا المهاجمون؟ تفجيرات الرياض تعجل بخطة التقسيم الأمريكية؟

17-5-2003

وفي كل الأحوال، فإن الرغبة الأمريكية الجامحة ستتعزز وتزداد اندفاعا وتصميما على خلط الأوراق في بلاد الجزيرة عقب التفجيرات الأخيرة، انطلاقا من عدم ثقتها بالأمن السعودي وقدراته في ردع الهجمات التي تستهدف مصالحها وإحباط الخطط المماثلة، ومن وراء أجهزة الأمن، النظام الحاكم في الرياض، إذ قد لا ترى فيه أنه مؤهل للصمود أمام هجمات مجموعات المواجهة المسلحة،

مواد ذات علاقة

أمريكا تسوق لنظرية 'العدو الداخلي' في السعودية لتخلو لها الساحة

يزداد خطر وقوة الإمبراطورية الفاشية بدافع السيطرة على احتياطيات النفط العالمية جنبا إلى جنب مع ارتفاع حدة المعارضة لهذه الغطرسة كل يوم. إلا أن الإدراك والوعي بالمخاطر ينساب ببطئ جدا إلى أوساط الذين قد يكونون في موقع متقدم لتغيير طريق هذه "اللعبة الدامية". في أغسطس الماضي، كتب أحد المحللين الأمريكان مقالا مثيرا تحت عنوان : "العربية السعودية: سرايفو القرن الحادي والعشرون"، جاء فيه أنه من المحتمل أن تكون العربية السعودية المحطة القادمة على جولة الإمبراطورية العالمية بعد العراق. وبعض تفاصيل التفجيرات الأخيرة في الرياض تؤكد - إلى حد ما- مسار الوجهة القادمة، وأشار في مقاله إلى أن الولايات المتحدة كانت تعد وتطور خططا لزعزعة العربية السعودية، تقسيمها، واحتلال حقول النفط الأكبر في العالم بعد فترة قليلة من احتلال العراق بنجاح. وهذه التطورات تتوافق مع تصريح تشيني المشهور : "الحرب التي لن تنتهي خلال أوقاتنا"، إنها حرب للسيطرة على ما تبقى من الإحتياطيات النفطية على الكوكب.

لم يسبق للقاعدة أن أصدرت تحذيرات حول الهجمات المعلقة. ورغم ذلك وطبقا لقصة الأسوشيتد بريس في 13 مايو، فقط قبل أربع وعشرون ساعة الهجمات حدثت، أحد المنتسبين إلى القاعدة الذي عرف نفسه بـ"أبو محمد الأبلج" أرسل بريدا إلكترونيا إلى مجلة "المجلة" ومقرها لندن يذكر فيه أن الهجمات التي تستهدف النظام السعودي والمصالح الأمريكية كانا معلقين. هذا ما جعل بعض المتابعين يجزم بأن القاعدة ستضرب في المملكة قريبا. ومن خلال بعض الملاحظات، تبين أن أحد الأهداف كان مجمعا مأهولا بموظفي شركة فيننيل (الآن هذه الشركة تابعة لنورثروب جرومان- Northrop Grumman). فيننيل لها تأريخ مثير وربما تعد أكثر الشركات المختصة في التدريب العسكري تطورا في العالم، و كانت تحظى لفترة طويلة بروابط وثيقة مع وكالة المخابرات المركزية، إلى درجة أنها تزود الغطاء غير الرسمي (NOC) للضباط ووكلاء المخابرات.

لماذا شركة فيننيل؟

تمثل شركة فيننيل أحد الجوانب الراتباط الاستراتيجي بين واشنطن والرياض. الشركة، التي توظف جنودا سابقين في الجيش وموظفي وكالة المخابرات المركزية، لها ارتباط وثيق بسلسلة الإدارات الأمريكية، بما فيها الحالية. وكانت الشركة ذات دور فعّال منذ منتصف السبعينات وعمود راسخ لواشنطن في المنطقة. حتى قبل حرب الخليج الثانية، عندما أسّست الولايات المتحدة وجودا عسكريا رسميا في العربية السعودية، كان وجود فيننيل العسكري "خلسة" في المملكة. وقد دربت لفترات طويلة الحرس الوطني السعودي، ومن شأن هذا الهجوم أن يقوض القدرة الأمريكية لدعم الحرس الوطني السعودي. و يدرك المدبرون بأن الولايات المتحدة وافقت على سحب الجنود الـ 5,000

المتمركزين في قاعدة الأمير سلطان الجوية، غير أن الإنسحاب لا يشمل الموظفي المتعاقدين مع شركة فيننيل، التي من المفترض أن تبقى في المملكة لإسناد النظام.

وفي كل الأحوال، فإن الرغبة الأمريكية الجامحة ستتعزز وتزداد اندفاعا وتصميما على خلط الأوراق في بلاد الجزيرة عقب التفجيرات الأخيرة، انطلاقا من عدم ثقتها بالأمن السعودي وقدراته في ردع الهجمات التي تستهدف مصالحها وإحباط الخطط المماثلة، ومن وراء أجهزة الأمن، النظام الحاكم في الرياض، إذ قد لا ترى فيه أنه مؤهل للصمود أمام هجمات مجموعات المواجهة المسلحة، فتسارع إلى العبث ببلاد الجزيرة، فهل أدرك هذه المعادلة المهاجمون؟ وأنهم – بشكل أو بآخر- يعينون على تنفيذ المخطط الإستراتيجي الأمريكي؟.

المحصول الاستراتيجي للحرب الأمريكية على العراق (6)

22-12-2002

عسكرة حقول النفط العراقية واخضاعها للاحتلال العسكري الامريكي المباشر هدف جوهري للحرب الامريكية على العراق، وباكتمال هذه العسكرة تكتمل حلقة السيطرة الامريكية المباشرة على نفوط (العراق والخليج والجزيرة العربية وقزوين) فالوجود العسكري الضخم في الخليج والجزيرة العربية وافغانستان والجمهوريات الاسلامية المحاذية لها ولاحقا في العراق سيضمن السيطرة الامريكية المباشرة على هذه النفوط وسيكون لهذا الامر اثره الكبير والخطير على خيارات الامريكان الاستراتيجية اذ سيتمكنون من الآتي: أولا: لجم وتحجيم الاتحاد الاوروبي الذي بدأ منذ منتصف التسعينيات يطمح لكي يحل محل الاتحاد السوفييتي من حيث كونه منافسا دوليا للولايات المتحدة فالاتحاد الاوروبي يعتمد على نفط الشرق الاوسط أكثر من اعتماد الامريكان عليه حاليا ولذلك فسيطرة الامريكان على نفط الشرق الاوسط تعني عمليا سيطرتهم على اوروبا وخياراتها الاستراتيجية وكذلك

عسكرة حقول النفط العراقية واخضاعها للاحتلال العسكري الامريكي المباشر هدف جوهري للحرب الامريكية على العراق، وباكتمال هذه العسكرة تكتمل حلقة السيطرة الامريكية المباشرة على نفوط (العراق والخليج والجزيرة العربية وقزوين) فالوجود العسكري الضخم في الخليج والجزيرة العربية وافغانستان والجمهوريات الاسلامية المحاذية لها ولاحقا في العراق سيضمن السيطرة الامريكية المباشرة على هذه النفوط وسيكون لهذا الامر اثره الكبير والخطير على خيارات الامريكان الاستراتيجية اذ سيتمكنون من الآتي: أولا: لجم وتحجيم الاتحاد الاوروبي الذي بدأ منذ منتصف التسعينيات يطمح لكي يحل محل الاتحاد السوفييتي من حيث كونه منافسا دوليا للولايات المتحدة فالاتحاد الاوروبي يعتمد على نفط الشرق الاوسط أكثر من اعتماد الامريكان عليه حاليا ولذلك فسيطرة الامريكان على نفط الشرق الاوسط تعني عمليا سيطرتهم على اوروبا وخياراتها الاستراتيجية وكذلك اليابان وربما الصين كابوس

الامريكان. ثانيا: إذا تمكن الامريكان من تغيير النظام في العراق فهذه رسالة خطيرة للغاية لكل الانظمة العربية بدون استثناء مؤداها أن من يشذ عن النهج الامريكي فلدى الولايات المتحدة الوسائل العديدة (حصار اقتصادي وسياسي واعلامي ودولي متصاعد ومتواتر) وذلك لاعادته الى (الجادة الامريكية). اذن سيزداد الانعطاف السياسي للانظمة ازاء امريكا. ثالثا: الوجود العسكري الامريكي المباشر في العراق سوف يضغط على كل من سوريا وايران بشكل كثيف ومن المؤكد سيؤدي الى تغيير موقفهما من حزب الله أو على الاقل التنصل من مساندته او تقديم اية تسهيلات لوجستية له مما سيقصم ظهر المقاومة في الجنوب اللبناني ويمهد - من جديد- إلى عربدة الصهاينة في الجنوب اللبناني وربما ضرب البنية التحتية من جديد في لبنان. رابعا: سيلتفت الامريكان - في حال وصولهم إلى بغداد - لايران (المحاصرة شرقا وغربا بوجود عسكري امريكي العراق وافغانستان) وتبدأ سلسلة الاملاءات الامريكية على إيران لذلك نلاحظ هذه الايام إثارة الامريكان لموضوع بوشهر وأراك كوسيلة من وسائل ليّ ذراع ايران مبكرا وقبل الضربة العسكرية للعراق. خامسا: سيتنامى الضغط على منظومة مجلس التعاون الخليجي لاعادة صياغة السياسات الداخلية لدوله، خاصة في مجال المرأة والتعليم والمناخ الثقافي العام بحيث يتناغم مع الخط الامريكي ويتجاوب مع مطاليبه وطبعا هذه قضية خطيرة وشائكة تهدد (حصوننا من الداخل) ولا أظن أنها ستمر بدون مقاومة.

للعودة للأعلى

ثورة بوش في العقلية العسكرية الأمريكية (2)

30-11-2002

وحسب التقرير، فإن الاستقلالية الأمريكية عن البترول الأجنبي، ينبغي أن تتجاوز 52% من الاستهلاك التام في 2001م، إلى 66% في العام 2004م. والاستهلاك التام ارتفع هو أيضا، والولايات المتحدة مفروض عليها استيراد في العام 2020 ، 60% من البترول إضافة إلى ما تستهلكه اليوم، والانتقال من 10.4 مليون برميل يوميا إلى 16.7 مليون. والوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذا، هو إقناع الممولين الأجانب بزيادة إنتاجهم، وبيع الإضافي إلى أمريكا. لكن غالبية الدول المنتجة لا تملك المصادر المالية الضرورية لتطوير بنيتهم التحتية للصناعة البترولية، وهو ما يعني أنهم سيتركون للزبائن الأمريكان الفرصة للهيمنة على منتجاتهم الطاقوية. ولهذا طلب التقرير من البيت الأبيض تطوير الواردات البترولية، من أجل الاستجابة لحاجيات البلد، ونصح التقرير الإدارة الأمريكية بالتركيز على هدفين:

هجمات استباقية!

وفور كشفه عن هدف "تطوير الإمكانات العسكرية الأمريكية" لـ"حماية القوة"، طلب الرئيس بوش من البنتاغون بداية تنفيذ قراراته بهذا الشأن، و أعلن عن الدراسة المعمقة التي شرع في تحضيرها وزير الدفاع رامسفيلد منذ بداية 2001م، وصرح بوش بأن القوات البرية ستكون أكثر فعالية وأقدر على القتل، وأن القوات الجوية ستكون "أقدر

على ضرب أهداف بعيدة وبدقت متناهية"، وأن القوات البحرية ستكون قادرة على "إلقاء قوتنا بعيدا في عمق الأراضي" . ومن شأن هذه الأهداف أن تحدد – من الآن فصاعدا – اتجاهات الميزانية للبنتاغون على المدى البعيد. هذا، وإن ميزانية الدفاع للعام 2003م (التي شرع في تطبيقها في الأول من أكتوبر المنصرم) ارتفعت إلى 379 مليار دولار، مع زيادة 45 مليار دولار مقارنة بسنة 2002م.

بعد 11 سبتمبر 2001م، أُلحقت بالفكر الإستراتيجي الأمريكي، فكرة توظيف القوة بشكل وقائي ضد القوى "المشبوهة". وقد أكد البيت الأبيض بأن "الهجمات الوقائية" من الممكن أن تصبح ضرورية لحماية المواطنين الأمريكان في مواجهة تهديدات التي تشكلها "دول المشبوهة"، وإذا اعتبر العالم أن هذه مثل هذه التأكيدات تعكس "تحولا راديكاليا" في الاستراتيجية الأمريكية، فإنها تنسجم بشكل كامل مع الهدفين الآخرين للإدارة : ضمان قوة الولايات المتحدة، وتطوير قدراتها لإخضاع القوى "الشريرة".

الأولوية الثانية للإدارة الأمريكية – السطو على احتياطات جديدة للدول الأجنبية من البترول- تم تحديدها لأول مرة في سياق تقرير لـ"مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية" نشر في 17 ماي 2001، كنبه نائب الرئيس تشيني. وهذه الوثيقة ترسم استراتيجية موجهة للاستجابة للزيادة في احتياجات أمريكا للبترول في الـ 25 سنة القادمة. وإذا كان التقرير يعطي بعض المقاييس التي تخدم "إقتصاد الطاقة"، فإن أغلبية الاقتراحات تستهدف زيادة احتياطي الطاقة الأمريكي. ومنذ نشره، كشف تقرير تشيني عن ازدواجية، أولا، لأنه يدعو إلى بناء محطات استخراج البترول في آلاسكا، ولأن أيضا، كتاب التقرير كانت لهم اتصالات سابقة مع شركة "أونرون للطاقة" التي أفلست مؤخرا. وقد مكنت هذه الإزدواجية من تمرير – بصمت- أبعاد أخرى للتقرير، خاصة ما تعلق بالتطبيقات الدولية الفعلية لهذه السياسة الطاقوية، وهذه الأخيرة لا تظهر إلا في الفقرة الأخيرة من التقرير "تعزيز التحالفات الشاملة".

وحسب التقرير، فإن الاستقلالية الأمريكية عن البترول الأجنبي، ينبغي أن تتجاوز 52% من الاستهلاك التام في 2001م، إلى 66% في العام 2004م. والاستهلاك التام ارتفع هو أيضا، والولايات المتحدة مفروض عليها استيراد في العام 2020 ، 60% من البترول إضافة إلى ما تستهلكه اليوم، والانتقال من 10.4 مليون برميل يوميا إلى 16.7 مليون. والوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذا، هو إقناع الممولين الأجانب بزيادة إنتاجهم، وبيع الإضافي إلى أمريكا. لكن غالبية الدول المنتجة لا تملك المصادر المالية الضرورية لتطوير بنيتهم التحتية للصناعة البترولية، وهو ما يعني أنهم سيتركون للزبائن الأمريكان الفرصة للهيمنة على منتجاتهم الطاقوية. ولهذا طلب التقرير من البيت الأبيض تطوير الواردات البترولية، من أجل الاستجابة لحاجيات البلد، ونصح التقرير الإدارة الأمريكية بالتركيز على هدفين:

الأول، زيادة الواردات القادمة من الخليج التي تتوفر على ثلثي احتياطي العالم من الطاقة، إذ أنه لا توجد هناك أي منطقة أخرى في العالم يمكن زيادة انتاجها بالسرعة ذاتها، واقترح التقرير – في هذا السياق- تكثيف الجهود الدبلوماسية الموجهة لإقناع السعودية وجيرانها لفسح المجال للشركات الأمريكية للإشراف على الأشغال الأساسية لـ"عصرنة" وتحديث بنيتهم التحتية.

الهدف الثاني، تعميق "التنوع" الجغرافي للواردات الأمريكية وهذا للتقليل من الآثار الاقتصادية المترتبة عن "التقلبات المستقبلية في منطقة غير مستقرة بالأساس". وقدم التقرير مقترحات عملية لتحقيق هذا الهدف، منها إيجاد تعاون واسع مع الشركات الأمريكية العاملة في قطاع الطاقة، باتجاه رفع الواردات ابتداء من حوض بحر قزوين (وخاصة من أذربيجان وكازاخستان) ودول جنوب الصحراء الإفريقية (أنغولا ونيجيريا) وأمريكا اللاتينية (كولومبيا، ميكسيك وفينيزويلا).

لكن تقرير تشيني نسى التعرض لأمر قلَ من يغفل عليه، وهو أن كل المناطق التي تم تحديدها كمصادر لضخ البترول غير مستقرة وتسود أرجاءها المشاعر المعادية لأمريكا، وإذا كانت شريحة من "النخبة" في هذه المناطق تدعم تطوير التعاون الإقتصادي مع الولايات المتحدة، فإن شرائح أوسع وأكبر ترفض هذه الفكرة، لسبب أو لآخر.، وهو ما يعني أن تعزيز النهب الأمريكي لفائض إنتاج هذه المناطق من البترول من شأنه أن يعمق الإنقسامات الداخلية وقد يتسبب في ظهور بوادر مقاومة مسلحة لهذا "الاجتياح". وهنا يظهر "تقاسم الأدوار" بين الاستراتيجية العسكرية والسياسة الطاقوية لإدارة الرئيس بوش. وعليه، فإن سياسة طاقوية تهدف إلى فسح المجال أمام واشنطن للوصول إلى احتياطات من النفط واقعة في مناطق "غير مستقرة"، لا يمكنها أن تتحقق إلا في ظل قدرة الولايات المتحدة على "إلقاء" قوتها في هذه المناطق!.

للعودة للأعلى

الوجه الآخر للحرب الأمريكية!

22-7-2003

وسبب القلق بشأن السياسات الإقتصادية لأمريكا التي تحمي صناعاتها المحلية من المنافسة العالمية، أنه بإمكانها تدمير الصناعات في البلدان الفقيرة التي تعتمد على قروض من مؤسسات القرض الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،

يشار على البلدان الناشئة (أو بالأحرى تؤمر) بشكل مستمر أن تشرع في إصلاحات ينصح بها "خبراء" يطلق عليهم "تكنوقراطيون" وغالبا بمساندة صندوق النقد الدولي. ولقد جرت العادة على وصف المعارضة للإصلاحات التي يقترحونها بأنها "شعبوية". والبلدان التي لا تتبنى هذه الإصلاحات متهمة بأنها "جبانة" أو مفتقرة للإرادة السياسية وسرعان ما تعاني من العواقب : بعض أنواع الفوائد الأكثر ارتفاعاً عندما تطلب قروضاً من الخارج.

لكن لنحلل بعض تلك الاقتراحات الـ"تكنوقراطية" حيث نجد أن الكثير منها وبشكل متواتر أيضا تقوم على أساس ايديولوجي أكثر من علم الإقتصاد. وليس من عادة السياسات الإقتصادية أن تكون تكنوقراطية، ذلك أنها تتطلب نوعا من التعويضات،

فبعضها يسبب زيادة في التضخم لكن مع بطالة أقل وبعضها يساعد المستثمرين والبعض الآخر العمال. وفي المقابل، تعتبر بعض السياسات أفضل بالنسبة لمجموعات بعينها لكنها سيئة بالنسبة لأخرى، سياسات مختلفة تفيد وتضر مجموعات مختلفة. في شرق آسيا على سبيل المثال ساعدت عمليات انقاذ صندوق النقد الدولي مقترضين عالميين، لكنها أضرت بشكل فادح بالعمال والشركات المحلية. مع أن سياسات أخرى كان بإمكانها أن تسبب مخاطر أكبر بالنسبة للدائنين العالميين لكن أقل بالنسبة للعمال والمؤسسات المحلية.

إن اتخاذ قرار بشأن السياسة التي يجب اختيارها يستلزم اختيارا بين قيم عدة، وليس فقط مسائل تقنية، وهذه الإختيارات بين القيم هي قرارات سياسية ولا يجب أن تبقى في أيدي التكنوقراطيين.

فاقتصاد اليوم موجه وإن بدا لنا أنه يخضع لمتطلبات السوق الحرة. وقد أوضحت منظمة التجارة العالمية (WTO) في 11 يوليو بأن محاولة إدارة الرئيس بوش فرض الحماية على صناعة الفولاذ المحلية من خلال وضع التعريفات الحمائية على الفولاذ المستورد، يُعد انتهاكا للاتفاقيات الدولية، وللتجارة الحرة. وقد شكلت التعريفات (التي تصل في بعض الحالات إلى 30 بالمائة من سعر الفولاذ المستورد) مصدر خلاف في الخارج بسبب ما تعتبره العديد من البلدان تطبيقات وممارسات لتجارة غير عادلة.

إن هدف التعريفات حماية صناعة الفولاذ الأمريكية، التي عانت جزئيا من المشقة الإقتصادية بسبب الكساد الإقتصادي العالمي. ومن خلال وضع التعريفات على الواردات الفولاذية الأجنبية، فإن الشركات الفولاذية المحلية الأمريكية تكون قادرة على زيادة حصتها في سوق الإستهلاك، بما أن المستهلكين ميَالين لشراء فولاذ بسعر أرخص. قرار إدارة بوش بحماية صناعة الفولاذ الأمريكي المحلي يناقض أيضا مطلب واشنطن في أن التجارة الحرة يجب أن تغزو كل البلدان، وهو ما تضمنته وثيقة استراتيجية الأمن القومي..

وإلى جانب الحماية الفولاذية، تتطلع إدارة بوش أيضا لحماية صناعة الزراعة. إذ أن قانون أمن المزرعة واستثمار الريف لسنة 2002م سيجلب 180 بليون دولار من الأموال الإتحادية إلى صناعة المزارع الأمريكية على مدى العقد القادم، بمعدل زيادة 70 إلى 80 بالمائة وهو المسموح به كأقصى مستوى تحت سقف إعانة منظمة التجارة العالمية الحالي. ويجادل المحللون بأن مثل هذه الزيادة في الدعم ستؤدي إلى الإفراط في الإنتاج وانخفاض أسعار السلع الزراعية على امتداد العالم. على سبيل المثال، تصدر الولايات المتحدة حنطة وذرة بكلفة الإنتاج الفعلي الحالي، وهو ما يفرض على مزارعي الذرة المكسيكيين الإفلاس، حيث إنه ليس بمقدورهم منافسة منتجات الشركات الأمريكية المدعومة. القطن الصناعة الأخرى التي استلمت الدعم المالي من الحكومة الأمريكية، اشتكى مزارعو القطن بأن هذا الدعم تسبب في هبوط الأسعار العالمية.

بالإضافة إلى الإعانات المالية الزراعية الأمريكية، فإن بلدانا متطورة أخرى مارست سياسات مشابهة لتحمي صناعات مزارعها المحلية من المنافسة الأجنبية. اليابان، أيضا، له برنامج إعانة مالي زراعي قوي بغية عزل صناعته المحلية من المنافسة الأجنبية.

وسبب مثل هذا القلق بشأن السياسات الإقتصادية للولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي

والبلدان المتطورة الأخرى التي تحمي صناعاتها المحلية من المنافسة العالمية، أنه بإمكانها تدمير الصناعات في البلدان الفقيرة غيرالقادرة على توفير الحماية لصناعتها المحلية. البلدان الفقيرة، التي تعتمد على قروض من مؤسسات القرض الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تتعرض لضغط الإلتزام بحرفية التعليمات الصارمة بشأن إدارة اقتصادياتها. وتُجبر في أغلب الأحيان على خصخصة كل الخدمات والصناعات العمومية، وعلى إزالة التعريفات والإعانات الحكومية، وبهذا تفقد القدرة على حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية.

وفي حين يسمح هذا العائق لبلدان متطورة بحماية صناعاتها المحلية، تغرق البلدان الفقيرة في أغلب الأحيان بمنتجات البلاد المتطورة، وتُدمر بهذا صناعاتها المحلية في أغلب الأحيان. هايتي، على سبيل المثال، عانى في منتصف التسعينات من فتح سوق رزه للمنافسة الأجنبية، الأمر الذي قاد إلى تدفق الواردات الأمريكية الرخيصة التي تسببت في انهيار الإنتاج المحلي، وتؤدي حتما إلى زيادة في البطالة والإعتماد على الولايات المتحدة في توفير الغذاء. البلدان الأخرى، مثل المكسيك والعديد من الدول الأفريقية، استسلم إلى ضغط مؤسسات الإقراض الدولية لتحرير قيودها التجارية. وحتى رئيس البنك الدولي، جيمس ولفينسون، اعترف بهذه الحقيقة المرة بقوله : "هذه الإعانات المالية تشل فرصة أفريقيا للخروج من فاقتها". وقد ساعدت نقاط الضعف الإقتصادية التي استغلت من خلال ممارسات التجارة الحرة الحالية، على توسيع الفجوة أكثر بين الأغنياء والفقراء في عقد التسعينيات.